

بيان صحفي للنشر

الصندوق التعاوني للمختارين في لبنان يعلن تعديل قيم الخدمات والتعويضات بما يواكب الأزمة المالية: آلية دفع جديدة لأكثر من ١٣٠٠ مختار لحفظ حقوقهم وصون كراماتهم

بيروت في: ١٤ أيلول ٢٠٢٦

عقد الصندوق التعاوني للمختارين في لبنان، اليوم عند الساعة الثانية ظهراً، مؤتمراً صحفياً موسعاً برئاسة رئيس مجلس الإدارة المختار إبراهيم حنا، والمدير العام الدكتور جلال كبريت، وبحضور أعضاء مجلس الإدارة، وحشد من وسائل الإعلام ومستخدمي الصندوق.

تناول المؤتمر بشكل أساسي أزمة فقدان القيمة الفعلية للخدمات الاجتماعية (والتي تشمل: تعويض نهاية الخدمة، مساعدة الوفاة، منحة الزواج، ومنحة الولادة) التي يقدمها الصندوق للمختارين بموجب المرسوم السابق رقم ٢٠١٩/٥٧٢٩، وذلك إثر الانهيار الحاد في سعر صرف العملة الوطنية والظروف المعيشية الصعبة. واستعرض المؤتمر المجهود الكثيف والمساعي المبذولة لتعديل قيم هذه الخدمات بما يتناسب مع القدرة المالية للصندوق.

وشدّد كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على الجهود الحثيثة التي أثمرت تعديل نصوص نظام الخدمات السابق، لتتكافأ التعويضات المحددة للمختار أو ورثته مع المتغيرات المالية والاقتصادية الحالية، حيث تم اعتماد مبالغ مالية مقطوعة وجديدة بدلاً من ربطها بالحد الأدنى للأجور. ونوّهت الإدارة بأن التعديل الجديد حقق عدالة مبدئية عبر تشريع "نسوية مالية" لإنصاف المختارين أو الورثة الذين سبق وقبضوا مستحقّاتهم على النظام القديم المجحف، ليحصلوا على الفروقات وفق القيمة المعدّلة.

وأشار رئيس مجلس الإدارة والمدير العام إلى أن صدور هذا المرسوم التعديلي جاء نتيجة تضافر جهود إدارية وقانونية رسمية مكثفة، جمعت بين إدارة الصندوق ومجلس إدارته، ومعالي وزير الداخلية والبلديات، ومعالي وزير المالية، وجانب مجلس شورى الدولة. وتوجهت إدارة الصندوق بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى معالي وزير الداخلية والبلديات العميد أحمد الحجار تقديراً لرعايته الدائمة وحرصه المستمر على صون كرامة المختارين وحفظ حقوقهم، كما أشاد المختار حنا بجهود رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان.

وفي الختام، أعلن المدير العام للصندوق الدكتور جلال كبريت عن قيمة المساعدات، التعويضات والمنح الجديدة التي ستكون حيز التنفيذ فور صدورهما في الجريدة الرسمية. وأكد أن جميع التعميمات اللازمة والقرارات المتعلقة بهذه المواضيع ستصدر حصراً من قبل إدارة الصندوق المعنية مباشرة بتلك التفاصيل وفقاً للآتي:

١. **طلبات نهاية الخدمة المكتملة:** على أصحاب الطلبات تقديم نسخة أصلية من إفادة التحويل المصرفي الدولية (IBAN) الخاصة بحساباتهم الشخصية ليتم لاحقاً تحويل المبالغ المستحقة إلى حساباتهم.

٢. **الطلبات غير المكتملة:** على أصحاب الطلبات ضرورة استكمال النواقص القانونية.

٣. المخاتير السابقون الذين لم يتقدموا لحينه بطلباتهم أو قبضوا مبالغ عن ولاية ٢٠١٦-٢٠٢٥ بناءً على أرقام المرسوم القديم:

○ أ- ستصدر جداول اسمية بالمحافظات والأقضية حسب الأحرف الأبجدية للجميع يحدد فيها تاريخ تقديم طلباتهم، ولن يُقبل أي طلب خارج الأوقات المحددة والتي سَتعمم من خلال السادة المحافظين والقائميين والروابط المعنية.

○ ب- تسوية المبالغ للذين قبضوا سابقاً عن ولاية ٢٠١٦-٢٠٢٥: تنظيم جداول اسمية حسب المحافظات والأقضية لتسوية المبالغ ودفع الفروقات المستحقة لهم.

٤. آلية الدفع وصرف المبالغ: سيتم دراسة جميع الطلبات المقدمة والدفع مباشرة للمختار من خلال تحويلات مصرفية إلى حساباتهم المصرفية بالليرة اللبنانية وبالقيم الجديدة بناءً على المرسوم الجديد، ما عدا حالة المختار المتوفى حيث سيصدر شيك مصرفي باسم ورثة المختار وفق الأصول.

٥. الرسائل النصية: سوف يتم إرسال رسائل نصية (SMS) لجميع المختارين، بحال لزم الأمر، لمتابعة طلباتهم والاطلاع على آلية الدفع.